

**معيار المحاسبة المصرى رقم (٣٠)
القوائم المالية الدورية**

معيار المحاسبة المصرى رقم (٣٠)
القوائم المالية الدورية

فقرات	المحتويك
	هدف المعيار
٣-١	نطاق المعيار
٤	تعريفات
٢٥-٥	محتويات القوائم المالية الدورية
٨	الحد الأدنى لمحتويات القوائم المالية الدورية
١٤-٩	شكل ومحتويات القوائم المالية الدورية
ج ١٥-١٥	الأحداث والمعاملات الهامة
أ١٦	الإفصاحات الأخرى
١٩	الإفصاح عن الالتزام بمعايير المحاسبة المصرية
٢٢-٢٠	الفترات المطلوب إعداد قوائم مالية دورية عنها
٢٥-٢٣	الأهمية النسبية
٢٧-٢٦	الإفصاح بالقوائم المالية السنوية
٤٢-٢٨	الاعتراف والقياس
٣٦-٢٨	تطبيق نفس السياسات المحاسبية السنوية
٣٨-٣٧	الإيرادات الموسمية أو الدورية أو العرضية
٣٩	التكاليف المتكبدة المتقلبة خلال السنة المالية
٤٠	تطبيق أسس الاعتراف والقياس
٤٢-٤١	استخدام التقديرات المحاسبية
٤٥-٤٣	إعادة عرض القوائم المالية الدورية للفترات السابقة

ملحق (أ)

ملحق (ب)

ملحق (ج)

معيار المحاسبة المصرى رقم (٣٠)

القوائم المالية الدورية

هدف المعيار

يهدف هذا المعيار إلى توصيف الحد الأدنى لمحتويات القوائم المالية الدورية وأيضاً إلى توصيف أسس الاعتراف والقياس المحاسبى بالقوائم المالية الدورية الكاملة أو المختصرة، وتحسن القوائم المالية الموثوق بها والتي تصدر فى أوقات مناسبة يحسن من قدرة المستثمرين والدائنين وغيرهم على تفهم مقدرة المنشأة على تحقيق الأرباح والتدفقات النقدية وكذلك تفهم مركزها المالي وموقف السيولة بها.

نطاق المعيار

١- لا يحدد هذا المعيار المنشآت الملزمة بنشر القوائم المالية الدورية، ولا مدى دوريتها أو الفترة المسموح بها لنشر تلك القوائم بعد انتهاء الفترة المالية، ومع ذلك فإن القوانين واللوائح الصادرة من الجهات المختصة مثل الهيئة العامة للرقابة المالية وبورصة الأوراق المالية أو أى جهات رقابية أخرى، عادة ما تطلب من المنشآت التى تتداول أوراقها المالية (سندات أو أسهم) فى بورصة الأوراق المالية أن تنشر قوائم مالية دورية، ويطبق هذا المعيار عندما تكون المنشأة ملزمة أو ترغب فى نشر قوائمها المالية الدورية طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية.

٢- يتم تقييم كل قائمة مالية سنوية أو دورية على حدى لتحديد مدى توافقها مع معايير المحاسبة المصرية، وعدم قيام المنشأة بإصدار قوائم مالية دورية خلال سنة مالية معينة أو إصدارها بصورة لا تتفق مع هذا المعيار لا يمنعها من إصدار القوائم المالية السنوية لها طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية.

٣- إذا تم وصف القوائم المالية الدورية على أنها متفقة مع معايير المحاسبة المصرية فيجب أن تتفق مع جميع متطلبات هذا المعيار، وتتطلب الفقرة رقم "١٩" من هذا المعيار إفصاحات معينة لهذا الغرض.

تعريفات

٤ - تستخدم المصطلحات التالية فى هذا المعيار بالمعنى المذكور قرين كل منها:
الفترة الدورية: هى الفترة التى تصدر فيها قوائم مالية دورية عن فترة أقل من سنة مالية كاملة.

القوائم المالية الدورية: تعنى القوائم المالية التى تحتوى إما على مجموعة كاملة من القوائم المالية (كما ورد بمعيار المحاسبة المصرى رقم (١) عرض القوائم المالية)، أو مجموعة مختصرة من القوائم المالية (كما ورد بهذا المعيار) للفترة الدورية.

محتويات القوائم المالية الدورية

٥ - تحتوى المجموعة الكاملة للقوائم المالية كما تم تعريفها بالمعيار المحاسبى المصرى رقم (١) على:

- (أ) قائمة المركز المالى.
- و (ب) قائمة الدخل.
- و (ج) قائمة الدخل الشامل.
- و (د) قائمة التغيرات فى حقوق الملكية.
- و (هـ) قائمة التدفقات النقدية.
- و (و) الإيضاحات المتممة متضمنة لأهم السياسات المحاسبية وأية مذكرات إيضاحية أخرى.
- و (ز) قائمة المركز المالى فى بداية أول فترة مقارنة وذلك عندما تقوم المنشأة بتطبيق سياسة محاسبية بأثر رجعى أو إعادة عرض لبنود فى قوائمها المالية أو إعادة تبويب بنود فى هذه القوائم.

٦ - لأهمية توقيت وتكلفة الإصدار وأيضاً لتفادى تكرار المعلومات التى سبق ذكرها فى القوائم السابقة، فإن المنشأة قد تكون ملزمة أو تختار أن تقدم معلومات أقل عن الفترات الدورية مقارنة بقوائمها المالية السنوية. ويقوم هذا المعيار بتعريف الحد الأدنى لمحتوى القوائم المالية الدورية والمتضمنة قوائم مالية مختصرة وبعض الإيضاحات الهامة. والغرض من إعداد القوائم المالية الدورية هو تحديث آخر قوائم مالية سنوية كاملة تم إعدادها، ولذلك فإنها تلقى الضوء على الأنشطة والأحداث والأمور الجديدة وليس تكراراً للمعلومات التى سبق ذكرها بالتقارير السابقة.

٧- لا يوجد فى هذا المعيار ما يمنع أو يعوق المنشأة من نشر مجموعة القوائم المالية الكاملة كما هى موضحة بمعيار المحاسبة المصرى رقم (١) كقوائم مالية دورية بدلاً من نشر القوائم المالية المختصرة وبعض الإيضاحات المختارة، ولا يوجد أيضاً بهذا المعيار ما يمنع أو يعوق المنشأة من تضمين القوائم المالية المختصرة أو أهم الإيضاحات لبنود أكثر من الحد الأدنى الوارد فى هذا المعيار، وتسرى أسس الاعتراف والقياس المحاسبية الواردة بهذا المعيار أيضاً على القوائم المالية الكاملة للفترة الدورية، كما أنها تتضمن كل الإفصاحات التى يتطلبها هذا المعيار وبالأخص الإفصاحات الهامة الواردة بالفقرة رقم "١٦أ" وما تتطلبها معايير المحاسبة المصرية الأخرى.

الحد الأدنى لمحتويات القوائم المالية الدورية

٨- تتضمن القوائم المالية الدورية - كحد أدنى - ما يلي:

(أ) قائمة مركز مالي مختصرة.

و (ب) قائمة دخل مختصرة.

و (ج) قائمة دخل شامل مختصرة

و (د) قائمة مختصرة توضح التغيرات فى حقوق الملكية.

و (هـ) قائمة التدفقات النقدية المختصرة.

و (و) أهم الإيضاحات.

شكل ومحتويات القوائم المالية الدورية

٩- عند قيام المنشأة بنشر قوائم مالية كاملة فى تقريرها المالي الدورى فيجب أن يتفق شكلها ومحتواها مع ما ورد بمعيار المحاسبة المصرى رقم (١) للقوائم المالية الكاملة.

١٠- عند قيام المنشأة بنشر قوائم مالية مختصرة فى تقريرها الدورى يجب أن تتضمن هذه القوائم المختصرة - كحد أدنى - العناوين والمجاميع الفرعية التى تتضمنها آخر قوائم مالية

سنوية تم إعدادها، وأيضاً الإيضاحات الهامة كما يتطلبها هذا المعيار، بالإضافة إلى بعض البنود أو الإيضاحات التى إذا ما حذفت تكون القوائم المالية الدورية المختصرة مضللة.

١١- يجب عرض نصيب السهم الأساسي أو المنخفض فى الأرباح بقائمة الدخل للفترة سواء

بالنسبة للقوائم الكاملة أو المختصرة.

١٢- يوضح معيار المحاسبة المصرى رقم (١) كيفية تنظيم القوائم المالية ويوجد بالملاحق المرفقة بذلك المعيار أمثلة توضيحية لنماذج القوائم المالية (قائمة المركز المالي، قائمة الدخل، قائمة الدخل الشامل، قائمة التغير فى حقوق الملكية).

١٣- ملغاة.

١٤- تعد القوائم المالية الدورية على أساس قوائم مجمعة إذا كانت آخر قوائم مالية سنوية للمنشأة معدة على أساس قوائم مجمعة، ولا تقارن القوائم المالية السنوية المستقلة للشركة الأم ولا تتطابق بأخر قوائم مالية سنوية مجمعة معدة وإذا كانت القوائم السنوية للمنشأة تتضمن القوائم المالية المستقلة للشركة الأم بالإضافة إلى القوائم المالية المجمعة، فإن هذا المعيار لا يقضى ولا يمنع تضمين القوائم المالية للشركة الأم بالقوائم المالية الدورية للمنشأة.

الأحداث والمعاملات الهامة

١٥- على المنشأة أن تضمن قوائمها المالية الدورية تفسيراً للأحداث والمعاملات الهامة من أجل تفهم التغيرات فى المركز المالي وأداء المنشأة منذ نهاية السنة المالية الأخيرة وتعمل المعلومات المفصح عنها بالنسبة للأحداث والمعاملات على تحديث المعلومات ذات الصلة المعروضة فى آخر قوائم مالية سنوية.

١٥أ- من الممكن لمستخدم القوائم المالية الدورية للمنشأة الوصول إلى آخر قوائم مالية سنوية لذا فمن الضرورى أن توفر الإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية الدورية تحديثاً للمعلومات الهامة نسبياً والتي تم التقرير عنها فى إيضاحات آخر قوائم مالية سنوية.

١٥ب- فيما يلي قائمة بالأحداث والمعاملات التى تتطلب إيضاحات إذا كانت ذات أهمية للمنشأة وهذه القائمة ليست على سبيل الحصر:

(أ) قيمة تخفيض المخزون إلى صافي القيمة البيعية وقيمة أى إلغاء لهذا التخفيض.

و (ب) الاعتراف بالخسائر الناتجة عن اضمحلال قيمة الأصول الثابتة والأصول غير الملموسة أو أى أصول أخرى، وقيمة أى رد لهذه الخسائر.

و (ج) إلغاء أى مخصص مكون لتكلفة إعادة الهيكلة.

و (د) اقتناء أو استبعاد الأصول الثابتة.

و (هـ) التزامات شراء الأصول.

و (و) تسوية أية نزاعات أو قضايا.

- و (ز) تصحيح أى خطأ بالقوائم المالية السابقة.
- و (ح) التغييرات فى الظروف التجارية أو الاقتصادية التى تؤثر على القيمة العادلة للأصول المالية والالتزامات المالية للمنشأة، سواء كانت تلك الأصول معترف بها بالقيمة العادلة أو التكلفة المستهلكة.
- و (ط) عدم سداد التزام أو قرض أو أية مخالفة لاتفاقية لم يتم تصحيحها فى تاريخ نهاية الفترة المالية أو فى تاريخ سابق له.
- و (ى) معاملات الأطراف ذوي العلاقة.
- و (ك) التحويلات بين مستويات تسلسل القيمة العادلة المستخدمة فى قياس القيمة العادلة للأدوات المالية.
- و (ل) التغييرات فى تبويب الأصول المالية نتيجة التغيير فى غرض أو استخدام تلك الأصول.

و (م) التغييرات فى الالتزامات المحتملة أو الأصول المحتملة.

١٥ ج- تقدم معايير المحاسبة المصرية المختلفة إرشادات عن متطلبات الإفصاح للعديد من البنود المدرجة فى الفقرة "١٥ب". وعندما يكون هناك حدث معين أو معاملة ما هامة بالنسبة لفهم التغييرات فى المركز المالي أو الأداء المالي للمنشأة منذ آخر سنة مالية أعدت عنها قوائم مالية، ينبغي أن تقدم القوائم المالية الدورية للمنشأة توضيحاً وتحديثاً للمعلومات ذات الصلة الواردة فى القوائم المالية لآخر سنة مالية.

١٦- ملغاة

الإفصاحات الأخرى

١٦أ- بالإضافة إلى الإفصاحات عن الأحداث والمعاملات الهامة وفقاً للفقرات من "١٥" إلى "١٥ج"، على المنشأة أن تقوم بتضمين البيانات التالية - كحد أدنى - فى الإفصاحات المتممة للقوائم المالية الدورية إذا كانت هامة ولم يفصح عنها فى أى مكان آخر بالقوائم المالية الدورية. ويجب أن تثبت هذه البيانات على أساس وقوعها منذ بداية السنة المالية وحتى تاريخه. ومن ناحية أخرى يجب أن تفصح المنشأة عن الأحداث والمعاملات الهامة لتفهم الفترة الدورية الجارية:

(أ) فقرة تنص على أنه قد تم اتباع نفس السياسات والأسس المحاسبية المتبعة مع القوائم المالية الدورية مقارنة مع أحدث قوائم مالية سنوية أو ما إذا كان هناك تغيير فى هذه السياسات والأسس مع بيان طبيعة وتأثير هذا التغيير.

- (ب) التعليق على موسمية أو دورية عمليات الفترة الدورية.
- (ج) طبيعة ومبلغ البنود التى تؤثر على الأصول أو الالتزامات أو حقوق الملكية أو صافي الأرباح أو التدفقات النقدية والتى تكون غير عادية وذلك لطبيعتها أو حجمها أو تأثيرها.
- (د) طبيعة ومبلغ التغييرات فى التقديرات المحاسبية للمبالغ المثبتة فى الفترات الدورية السابقة للسنة المالية الحالية أو التغييرات فى التقديرات المحاسبية للمبالغ المثبتة فى السنوات المالية السابقة.
- (هـ) إصدار وإعادة شراء أو سداد مديونيات وأدوات حقوق الملكية.
- (و) التوزيعات الإجمالية للأسهم ككل أو للسهم الواحد وذلك للأسهم العادية والأسهم الأخرى.
- (ز) إيرادات ونتائج أعمال كل قطاع حسب الأنشطة أو حسب التوزيع الجغرافى وذلك طبقاً للأساس المتبع فى المنشأة عند إعداد تقارير القطاعات. (يجب الإفصاح عن بيانات القطاعات بالقوائم المالية الدورية فقط إذا كان معيار المحاسبة المصري رقم (٤١) الخاص بالقطاعات التشغيلية يقضى بضرورة الإفصاح عن بيانات القطاع فى القوائم المالية السنوية للمنشأة).
- (ح) الأحداث التالية لتاريخ الفترة الدورية والتى لم تنعكس على القوائم المالية للفترة الدورية.
- (ط) تأثير التغييرات فى هيكل المنشأة خلال الفترة الدورية بما فى ذلك تجميع الأعمال أو الاستحواذ أو فقدان السيطرة على شركة تابعة أو استثمار طويل الأجل أو إعادة هيكلة الشركة أو التوقف عن نشاط معين. وفى حالة تجميع الأعمال تقوم المنشأة بالإفصاح طبقاً لما ورد فى معيار المحاسبة المصري رقم (٢٩) الخاص بتجميع الأعمال.
- (ك) الإفصاحات المطلوبة بموجب الفقرة "ب٩" من معيار المحاسبة المصري رقم (٤٤) "الإفصاح عن الحصص فى المنشآت الأخرى"، وذلك للمنشآت التى تصبح، أو تتوقف عن كونها، منشآت استثمارية، كما عرفت فى معيار المحاسبة المصري رقم (٤٢) "القوائم المالية المجمعة".

الإفصاح عن الالتزام بمعايير المحاسبة المصرية

١٩- إذا كانت القوائم المالية الدورية للمنشأة متفقة مع هذا المعيار فيجب الإفصاح عن ذلك، ولا يمكن وصف القوائم المالية الدورية للمنشأة على أنها متفقة مع معايير المحاسبة المصرية إلا إذا كانت متفقة مع كل متطلبات معايير المحاسبة المصرية.

الفترات المطلوب إعداد قوائم مالية دورية عنها

٢٠- تتضمن التقارير الدورية (المختصرة أو الكاملة) للفترات ما يلي:

(أ) قائمة المركز المالي فى تاريخ نهاية الفترة الدورية الحالية وقائمة مركز مالي مقارنة فى تاريخ نهاية السنة المالية السابقة مباشرة.

(ب) قائمة الدخل عن الفترة الدورية الحالية وعلى أساس مجمع من بداية السنة المالية حتى تاريخه مع قوائم الدخل المقارنة عن الفترات الدورية المقابلة (الحالية وحتى تاريخه) خلال السنة السابقة مباشرة.

(ج) قائمة الدخل الشامل عن الفترة الدورية الحالية وعلى أساس مجمع من بداية السنة المالية حتى تاريخه مع قوائم الدخل الشامل المقارنة عن الفترات الدورية المقابلة (الحالية وحتى تاريخه) خلال السنة السابقة مباشرة.

(د) قائمة التغير فى حقوق الملكية على أساس مجمع من بداية السنة المالية الحالية حتى تاريخه مع قائمة مقارنة عن الفترة المقابلة فى السنة المالية السابقة مباشرة.

(هـ) قائمة التدفقات النقدية على أساس مجمع من بداية السنة المالية الحالية حتى تاريخه مقارنة بنفس الفترة المقابلة فى السنة المالية السابقة مباشرة.

٢١- بالنسبة للمنشآت التى تكون أنشطتها موسمية بدرجة كبيرة، قد يكون من المفيد

إعداد القوائم المالية عن اثني عشر شهراً تنتهي فى تاريخ نهاية الفترة الدورية وتكون البيانات المقارنة عن الثلاثي عشر شهراً السابقة مباشرة، وبناء على ذلك فإن المنشآت التى تعتبر أنشطتها موسمية بدرجة كبيرة يفضل أن تأخذ فى الاعتبار تلك البيانات بالإضافة إلى البيانات المذكورة فى الفقرة السابقة.

٢٢- يوضح ملحق (أ) من هذا المعيار نموذج للفترات الواجب عرضها بمعرفة المنشأة التى تعد

تقارير نصف أو ربع سنوية.

الأهمية النسبية

٢٣- عند تحديد كيفية الاعتراف أو قياس أو تبويب أو الإفصاح عن بند من البنود لأغراض القوائم المالية الدورية، يتعين تقدير الأهمية النسبية لذلك البند على أساس البيانات المالية للفترة المالية الدورية. ويجب الأخذ فى الاعتبار عند تحديد الأهمية النسبية أن القياس لأغراض الفترات الدورية قد يعتمد على التقديرات بدرجة أكبر من الاعتماد على القياس الفعلى للبيانات المالية السنوية.

٢٤- طبقاً لمعيار المحاسبة المصرى رقم (١) " عرض القوائم المالية" ومعيار المحاسبة المصرى رقم (٥) "السياسات المحاسبية والتغييرات فى التقديرات المحاسبية والأخطاء" يعتبر أى بند جوهرياً وهاماً إذا أدى حذفه أو تحريفه إلى التأثير فى القرارات الاقتصادية لمستخدمى القوائم المالية العاديين. ويتطلب معيار المحاسبة المصرى رقم (١) الإفصاح المنفصل عن البنود الهامة بذاتها، ويتطلب معيار المحاسبة المصرى رقم (٥) الإفصاح عن التغييرات فى التقديرات المحاسبية والتغييرات فى السياسات المحاسبية والأخطاء، ولا يتضمن أى من المعيارين أية إرشادات كمية بشأن الأهمية النسبية.

٢٥- بالرغم من أن تقدير الأهمية النسبية لأغراض إعداد القوائم المالية يحتاج دائماً إلى الحكم الشخصى إلا أن هذا المعيار يضع أساس أخذ قرار الإفصاح والاعتراف بناء على البيانات الخاصة بالفترة الدورية لأغراض تفهم أرقام تلك الفترة، على سبيل المثال، فإن البنود غير المنكررة والأخطاء والتغيير فى التقديرات أو السياسات المحاسبية يتم الاعتراف بها والإفصاح عنها طبقاً لأهميتها بالنسبة للبيانات المالية الدورية وذلك لتفادى الاستنتاج الخاطئ الذى يترتب على عدم الإفصاح، والهدف الأساسى من ذلك هو التأكد من أن القوائم المالية الدورية تتضمن كل المعلومات التى يمكن الاعتماد عليها لتفهم مركز المنشأة المالي ونتائج أعمالها خلال الفترة الدورية.

الإفصاح بالقوائم المالية السنوية

٢٦- إذا كان هناك تقدير محاسبى لمبلغ ما تم إثباته فى فترة دورية معينة وتغير هذا التقدير تغيراً جوهرياً فى الفترة الدورية الأخيرة لذات السنة المالية ولم يتم نشر قوائم مالية مستقلة عن الفترة الدورية، يتعين الإفصاح عن طبيعة ومبلغ التغيير فى التقديرات وذلك بالإيضاحات المتممة للقوائم المالية السنوية للمنشأة.

٢٧- يتطلب معيار المحاسبة المصرى رقم (٥) الإفصاح (إن أمكن) عن طبيعة وقيمة المبلغ الناتج عن التغيير فى التقديرات المحاسبية والذي له تأثير جوهري على الفترة الحالية أو من المتوقع أن يؤثر تأثيراً جوهرياً على الفترات اللاحقة. وتتطلب الفقرة رقم "١٦ (د)" من هذا المعيار القيام بنفس الإفصاح بالقوائم المالية الدورية، ومن أمثلة التغييرات فى التقديرات المحاسبية فى الفترة الدورية الأخيرة ما يتعلق بتخفيض قيمة المخزون وإعادة الهيكلة وخسائر اضمحلال قيم الأصول التى تم إثباتها فى الفترة الدورية السابقة لنفس السنة المالية، ويتفق الإفصاح المطلوب والمدرج بالفقرة السابقة مع ما هو وارد بمعيار المحاسبة المصرى رقم (٥) ، ويتم تطبيقه على نطاق ضيق عندما يرتبط فقط بالتغييرات فى التقديرات المحاسبية، ولا يتعين على المنشأة إدراج بيانات مالية إضافية عن فترة دورية ضمن قوائمها المالية السنوية.

الاعتراف والقياس

تطبيق نفس السياسات المحاسبية السنوية

٢٨- يجب على المنشأة عند إعداد قوائمها المالية الدورية أن تطبق نفس السياسات المحاسبية المطبقة عند إعداد قوائمها المالية السنوية فيما عدا السياسات المحاسبية التى تم تغييرها بعد آخر قوائم مالية سنوية صدرت والتى سوف تنعكس على القوائم المالية السنوية التالية، وبالرغم من ذلك فإن دورية القوائم المالية للمنشأة (السنوية، النصف سنوية أو الربع سنوية) يجب ألا تؤثر على قياس نتائج أعمال المنشأة السنوية، ولتحقيق هذا الهدف، فإن أسس القياس المتبعة للقوائم المالية الدورية يجب أن تكون على أساس بداية السنة حتى تاريخه.

٢٩- إن إلزام المنشأة بتطبيق نفس السياسات المحاسبية عند إعداد القوائم المالية الدورية كذلك التى يتم تطبيقها على القوائم السنوية قد يعطى انطباعاً بأن أسس القياس للفترات الدورية قد طبقت وكأنها فترات مستقلة بذاتها. ولكن، مع الأخذ فى الاعتبار أن انتظام المنشأة فى تقديم تقارير دورية يجب ألا يؤثر على أسس قياس نتائج الأعمال السنوية لها، فإن الفقرة رقم "٢٨" تؤكد أن الفترة الدورية هى جزء من سنة مالية كاملة. وقد ينطوى القياس على أساس بدء السنة حتى تاريخه على تغيير فى التقديرات للمبالغ المثبتة فى فترات دورية سابقة لنفس السنة المالية الحالية، إلا أن أسس الاعتراف بالأصول والالتزامات والإيرادات والمصروفات لا تختلف لأغراض الفترة الدورية عنها لأغراض إعداد القوائم المالية السنوية.

٣٠- أمثلة للإيضاح

(أ) إن أسس الاعتراف والقياس للخسائر الخاصة بانخفاض قيمة المخزون أو إعادة الهيكلة أو اضمحلال قيم الأصول بالفترة الدورية هي نفس الأسس التي تتبعها المنشأة إذا كانت تعد فقط قوائم مالية سنوية. ولكن إذا تم الاعتراف بهذه البنود وقياسها فى فترة دورية سابقة واختلفت التقديرات لهذه البنود فى الفترة الدورية اللاحقة لها ولنفس السنة المالية، فيتم تغيير التقدير الأولى فى الفترة الدورية اللاحقة إما بعمل استحقاق بمبلغ إضافى على مبلغ الخسائر أو إلغاء المبلغ الذي تم الاعتراف به فى الفترة الدورية السابقة.

و (ب) لا يتم تأجيل التكلفة التي لا ينطبق عليها تعريف الأصل فى نهاية الفترة الدورية فى قائمة المركز المالي إما انتظاراً لأية بيانات مستقبلية قد تتحقق لكي ينطبق عليها تعريف الأصل أو لإظهار أرباح على مدار الفترات الدورية خلال السنة المالية.

و (ج) يتم الاعتراف بمصروف ضرائب الدخل لكل فترة دورية على أساس أفضل التقديرات للمتوسط المرجح لمعدل الضريبة السنوى والمتوقع للسنة المالية بأكملها، وقد يستوجب تسوية مصروف ضرائب الدخل المقدر خلال فترة دورية فى الفترات الدورية اللاحقة إذا كان هناك تغيير فى تقدير سعر ضريبة الدخل السنوى.

٣١- إن أسس الاعتراف كما ورد بالإطار العام لإعداد وعرض القوائم المالية هو "عملية إدراج بند بالميزانية وبقائمة الدخل، يتفق مع تعريف عنصر ما وفى بشروط الاعتراف، حيث إن تعريف الأصول والالتزامات والإيرادات والمصروفات يعتبر أساس عملية الاعتراف بالقوائم المالية الدورية والسنوية معاً.

٣٢- بالنسبة للأصول تطبق نفس اختبارات المنفعة المستقبلية على الفترات الدورية كما هو الحال فى الفترات السنوية للمنشأة، وبالنسبة للتكلفة التي لا ينطبق عليها تعريف الأصل نظراً لطبيعتها فى نهاية السنة المالية فإنه ينطبق عليها كذلك هذا التعريف فى الفترة الدورية. وبالمثل، فإن الالتزامات فى تاريخ الفترة الدورية يجب أن تمثل التزاماً قائماً فى هذا التاريخ، كما لو كان فى تاريخ إعداد القوائم السنوية.

٣٣- من الخصائص الهامة للدخل (الإيرادات) والمصروفات أن التدفقات الداخلة والخارجة المتعلقة بالأصول والالتزامات قد حدثت بالفعل. وإذا كانت هذه التدفقات الداخلة والخارجة قد تحققت فيجب الاعتراف بالإيراد أو المصروف المتعلق بها وخلافاً لذلك لا يتم الاعتراف بهما، ويقضى الإطار العام بأن يتم الاعتراف بالمصروف فى قائمة الدخل عند انخفاض المنافع الاقتصادية المستقبلية المرتبطة بانخفاض أصل ما أو زيادة التزام ما ويمكن قياسه بدرجة يعتمد عليها". ولا يسمح الإطار العام بالاعتراف فى الميزانية بالبنود التى لا ينفق تعريفها مع تعريف الأصول أو الالتزامات.

٣٤- عند قياس الأصول والالتزامات والإيرادات والمصروفات والتدفقات النقدية المثبتة بالقوائم المالية، فيمكن للمنشأة التى تقوم بإعداد قوائم سنوية فقط أن تأخذ فى الحسبان المعلومات التى تكون متاحة خلال تلك السنة المالية. وتكون القياسات التى تقوم بها بالفعل على أساس بدء السنة حتى تاريخه.

٣٥- تستخدم المنشآت التى تعد تقارير نصف سنوية المعلومات المتاحة (حتى نصف العام أو لفترة لاحقة قصيرة لها) عند القيام بقياسها للقوائم المالية للستة أشهر الأولى، تستخدم أيضاً المعلومات المتاحة خلال الفترة حتى تاريخ نهاية السنة أو لفترة لاحقة قصيرة لها عند القيام بقياسها للقوائم المالية السنوية، ويعكس القياس على أساس الاثنى عشر شهراً التغييرات المحتملة فى التقديرات للمبالغ المثبتة فى الستة أشهر الأولى. ولا يمكن تسوية المبالغ المثبتة فى الستة أشهر الأولى بأثر رجعى، إلا أن الفقرتين "١٦ أ" (د) و"٢٦" تتطلبان الإفصاح عن طبيعة ومبلغ التغيير فى التقديرات المحاسبية إذا كانت هامة.

٣٦- على المنشآت التى تقوم بإعداد تقارير دورية أقل من نصف سنوية بقياس الإيرادات والمصروفات على أساس بدء السنة حتى تاريخه فى كل فترة دورية باستخدام البيانات المتاحة عند إعداد كل مجموعة من القوائم المالية، وتعكس مبالغ الإيرادات والمصروفات المثبتة لفترة دورية حالية التغييرات فى التقديرات المحاسبية للمبالغ المثبتة فى الفترات الدورية السابقة لها لنفس السنة المالية، ولا يتم تسوية المبالغ المثبتة فى الفترات الدورية السابقة بأثر رجعى، إلا أن الفقرتين "١٦" (د) و"٢٦" تتطلبان الإفصاح عن طبيعة ومبلغ التغيير فى التقديرات المحاسبية إذا كانت هامة.

الإيرادات الموسمية أو الدورية أو العرضية

٣٧- لا يتم تأجيل أو تعجيل الإيرادات التى تحصل بصفة موسمية أو دورية أو عرضية خلال السنة المالية فى تاريخ نهاية الفترة الدورية إذا كان التأجيل أو التعجيل غير مناسب فى نهاية السنة المالية للمنشأة.

٣٨- ومن أمثلة تلك الإيرادات التوزيعات عن الأسهم والإتاوات والمنح الحكومية بالإضافة إلى كثير من الإيرادات التى تحصل عليها بعض المنشآت بانتظام وثبات فى فترات دورية معينة خلال السنة المالية ولا تحصل عليها خلال الفترات الدورية الأخرى، ومن أمثلة ذلك الإيرادات الموسمية لتجار التجزئة، ويعترف بهذه الإيرادات فقط عند تحققها.

التكاليف المتكبدة المتقلبة خلال السنة المالية

٣٩- يتم تعجيل أو تأجيل التكاليف المتكبدة والمتقلبة خلال السنة المالية لأغراض إعداد القوائم المالية الدورية فقط إذا كان من المناسب تعجيل أو تأجيل هذا النوع من التكلفة فى نهاية السنة المالية.

تطبيق أسس الاعتراف والقياس

٤٠- يقدم الملحق التوضيحي (ب) أمثلة على تطبيق الأسس العامة للاعتراف والقياس بالفقرات من "٢٨" إلى "٣٩".

استخدام التقديرات المحاسبية

٤١- يتم تصميم إجراءات القياس المتبعة لإعداد القوائم المالية الدورية للتأكد من أن البيانات الناتجة عنها يمكن الاعتماد عليها وأنه قد تم الإفصاح عن كل البيانات المالية الهامة التى تساعد على فهم المركز المالي للمنشأة ونتائج أعمالها، وفى حين أن أسس القياس لكل من القوائم المالية السنوية والدورية تعتمد فى كثير من الأحيان على التقدير المعقول، إلا أن إعداد القوائم المالية الدورية بصفة عامة يتطلب استخدام التقديرات بصورة أكبر من القوائم المالية السنوية.

٤٢- يقدم الملحق التوضيحي رقم (ج) أمثلة عن استخدام التقديرات بالقوائم المالية الدورية.

إعادة عرض القوائم المالية الدورية للفتترات السابقة

٤٣- يتم إظهار أية تغييرات فى السياسات المحاسبية بخلاف التى يحددها معيار محاسبى جديد أو تفسير جديد له من خلال ما يلى:

(أ) إعادة عرض القوائم المالية للفتترات الدورية السابقة للسنة المالية الحالية كما يتم أيضاً إعادة عرض أرقام المقارنة للفتترات الدورية القابلة للمقارنة لأية سنوات مالية سابقة فى القوائم المالية السنوية وذلك طبقاً لمعيار المحاسبة المصرى رقم (٥).
أو (ب) عند تعذر تحديد التأثير المجمع فى بداية السنة المالية لتطبيق السياسة المحاسبية الجديدة على جميع الفتترات السابقة، يتم تعديل القوائم المالية للفتترات الدورية السابقة الخاصة بالسنة المالية الحالية، وكذلك الفتترات الدورية القابلة للمقارنة للسنوات المالية السابقة وذلك لتطبيق السياسة المحاسبية الجديدة بأثر لاحق فى أقرب تاريخ ممكن.

٤٤- إن الهدف من الأساس السابق ذكره هو التأكد من تطبيق سياسة محاسبية واحدة على مجموعة معينة من المعاملات خلال السنة المالية بأكملها وطبقاً لمعيار المحاسبة المصرى رقم (٥) فإن تغيير سياسة محاسبية يجب أن ينعكس من خلال التطبيق بأثر رجعى مع إعادة عرض بيانات الفترة المالية السابقة بأطول أثر رجعى ممكن، إما إذا كان من الصعب تحديد مبالغ التسوية المجمعة الخاصة بالسنة المالية السابقة بصورة مناسبة، فطبقاً لمعيار المحاسبة المصرى رقم (٥) يتم تطبيق السياسة الجديدة بأثر لاحق بقدر الإمكان.
ويؤدى الأساس المذكور بالفقرة رقم "٤٣" إلى أن أى تغيير فى سياسة محاسبية خلال السنة المالية الحالية يطبق بأثر رجعى وإن تعذر ذلك فيكون التطبيق بأثر لاحق بشرط ألا يكون ذلك بعد بداية السنة المالية.

٤٥- قد ينتج عن إثبات التغيير فى سياسة محاسبية فى السنة المالية تطبيق سياستين محاسبيتين مختلفتين لمجموعة معينة من المعاملات خلال السنة المالية الواحدة. وقد ينتج عن ذلك صعوبة التوزيع والتبويب وعدم وضوح نتائج الأعمال وتعقيد تحليل وفهم البيانات الدورية للمنشأة.

ملحق (أ)

إيضاح عن الفترات المطلوب عرضها

يرافق هذا الملحق معيار المحاسبة المصرى رقم (٣٠) ولكنه لا يمثل جزءاً منه.

الأمثلة التالية لتوضيح تطبيق المبدأ الوارد فى الفقرة "٢٠".

منشأة تنشر تقارير مالية دورية نصف سنوية

أ- تنتهي السنة المالية فى ٣١ ديسمبر، وتقوم المنشأة بعرض القوائم المالية التالية (مختصرة

أو كاملة) فى تقريرها المالي الدورى نصف السنوى فى ٣٠ يونيو ٢٠١٩.

٣٠ يونيو ٢٠١٩	٣١ ديسمبر ٢٠١٨	قائمة المركز المالي فى
		قائمة الدخل عن
٦ شهور تنتهي فى	٣٠ يونيو ٢٠١٩	٣٠ يونيو ٢٠١٨
قائمة الدخل الشامل عن		
٦ شهور تنتهي فى	٣٠ يونيو ٢٠١٩	٣٠ يونيو ٢٠١٨
قائمة التدفقات النقدية		
٦ شهور تنتهي فى	٣٠ يونيو ٢٠١٩	٣٠ يونيو ٢٠١٨
قائمة التغير فى حقوق الملكية		
٦ شهور تنتهي فى	٣٠ يونيو ٢٠١٩	٣٠ يونيو ٢٠١٨

منشأة تنشر تقارير مالية دورية ربع سنوية

أ- تنتهي السنة المالية للمنشأة فى ٣١ ديسمبر، وتقوم المنشأة بعرض القوائم المالية التالية (مختصرة أو كاملة) فى تقريرها المالي الدورى ربع السنوى فى ٣٠ يونيو ٢٠١٩.

٣٠ يونيو ٢٠١٩	٣١ ديسمبر ٢٠١٨	قائمة المركز المالي في
		قائمة الدخل عن
٣٠ يونيو ٢٠١٩	٣٠ يونيو ٢٠١٨	٣ شهور تنتهي في
٣٠ يونيو ٢٠١٩	٣٠ يونيو ٢٠١٨	٦ شهور تنتهي في
		قائمة الدخل الشامل عن
٣٠ يونيو ٢٠١٩	٣٠ يونيو ٢٠١٨	٣ شهور تنتهي في
٣٠ يونيو ٢٠١٩	٣٠ يونيو ٢٠١٨	٦ شهور تنتهي في
		قائمة التدفقات النقدية
٣٠ يونيو ٢٠١٩	٣٠ يونيو ٢٠١٨	٦ شهور تنتهي في
		قائمة التغيرات في حقوق الملكية
٣٠ يونيو ٢٠١٩	٣٠ يونيو ٢٠١٨	٦ شهور تنتهي في

ملحق (ب)

أمثلة على تطبيق مبادئ الاعتراف والقياس

يرافق هذا الملحق معيار المحاسبة المصرى رقم (٣٠) ولكنه لا يمثل جزءاً منه.
الأمثلة التالية لتوضيح تطبيق المبادئ العامة للاعتراف والقياس الواردة فى الفقرات من "٢٨" إلى "٣٩".

حصة صاحب العمل فى اشتراكات التأمينات

ب١- إذا كانت حصة صاحب العمل فى اشتراكات التأمينات يتم ربطها على أساس سنوى، فإنه يتم الاعتراف بمصروف صاحب العمل المتعلق بذلك فى الفترات الدورية باستخدام متوسط مقدر لمعدل الاشتراك حتى وإن كان جزءاً كبيراً من المدفوعات يمكن سداه فى بداية السنة المالية. ومن الأمثلة الشائعة على ذلك اشتراكات التأمينات التى تفرض حتى حد أقصى محدد للدخل لكل موظف، وبالنسبة للموظفين من ذوى الدخل الأعلى يتم الوصول إلى الحد الأقصى للدخل قبل نهاية السنة المالية، ولا يقوم صاحب العمل بسداد أية مبالغ أخرى خلال نهاية السنة.

الإصلاحات الرئيسية الدورية أو الصيانة المخطط لها

ب٢- إن تكلفة الصيانة أو الإصلاح الرئيسى الدورى المخطط له أو النفقات الموسمية الأخرى المتوقع حدوثها فى أواخر السنة لا يتم التنبؤ بها لأغراض تقديم التقارير الدورية إلا إذا كان هناك حدث جعل المنشأة تتحمل التزاماً قانونياً ومستدل عليه علمياً بأن مجرد النية أو الضرورة لتحمل مصروف متعلق بالمستقبل ليس كافياً لنشأة أى التزام.

المخصصات

ب٣- يتم الاعتراف بالمخصص عندما لا يكون لدى المنشأة بديلاً فعلياً سوى إجراء تحويل للمنافع الاقتصادية نتيجة لحدث نشأ عنه التزام قانونى أو التزام مستدل عليه، ويتم تسوية مبلغ الالتزام إما بالزيادة أو النقصان مع الخسارة أو المكسب المقابل المعترف به فى الأرباح أو الخسائر إذا تغير أفضل تقدير للمنشأة لمبلغ الالتزام.

يتطلب هذا المعيار أن تقوم المنشأة بتطبيق نفس قواعد الاعتراف وقياس المخصص فى تاريخ دورى كما لو كانت ستفعل هذا فى نهاية السنة المالية، ووجود أو عدم وجود التزام لتحويل المنافع أمر ليس له علاقة بطول مدة الفترة التى قدم عنها التقرير بل هو أمر واقع.

مكافآت نهاية السنة

ب٤- تختلف طبيعة مكافآت نهاية السنة إلى حد كبير حيث يتم الحصول على البعض منها باستمرار الخدمة خلال فترة زمنية، وبعض المكافآت يتم الحصول عليها على أساس شهري أو ربع سنوى أو سنوى لنتيجة التشغيل، وقد تكون على أساس اختياري أو تعاقدى بحت أو بناء على ما سارت عليه الأمور لعدة سنوات.

ب٥- يكون هناك تصور مسبق للمكافأة لأغراض تقديم التقارير الدورية فقط إذا:

(أ) كانت المكافأة التزاماً قانونياً مع وجود إجراء سابق يجعل المكافأة التزاماً مستدل عليه ولا يوجد أمام المنشأة بديل حقيقى سوى السداد.

(ب) كان من الممكن عمل تقدير يعتمد عليه للالتزام. ويقدم معيار المحاسبة المصرى رقم (٣٨) "مزايا العاملين" إرشاداً بهذا الخصوص.

مدفوعات الإيجار المشروطة

ب٦- يمكن أن تكون أقساط الإيجار المشروطة مثلاً على الالتزام القانونى أو المستدل عليه المعترف به كالتزام. فإذا نص عقد إيجار على أقساط مشروطة بناءً على تحقيق المستأجر لمستوى معين من المبيعات السنوية فإنه يمكن أن ينشأ التزام خلال الفترات الدورية للسنة المالية قبل تحقيق مستوى المبيعات السنوى المطلوب إذا كان يتوقع تحقيق ذلك المستوى من المبيعات، وعلى ذلك لا يوجد أمام المنشأة بديل واقعي سوى سداد مدفوعات الإيجار المستقبلية.

الأصول غير الملموسة

ب٧- تقوم المنشأة بتطبيق تعريف وقياس الاعتراف لأصل غير ملموس بنفس الطريقة فى الفترة الدورية كما فى الفترة السنوية، ويتم الاعتراف بالتكاليف التى تم تحملها قبل استيفاء شروط الاعتراف بالأصل غير الملموس كمصروف، ويتم الاعتراف بالتكاليف التى يتم تحملها بعد التاريخ المحدد الذي يتم فيه استيفاء شروط الاعتراف كجزء من تكلفة الأصل غير الملموس، وليس من المبرر تأجيل التكاليف كأصول فى المركز المالى الدورى على أمل استيفاء شروط الاعتراف بها فيما بعد فى السنة المالية.

المعاشات

ب٨- يتم حساب تكلفة المعاشات لفترة مؤقتة على أساس مدة سنة حتى تاريخه باستخدام معدل تكلفة المعاشات المحددة اكتوبرياً فى نهاية الفترة المالية السابقة والمعدلة لتأخذ فى الاعتبار تقلبات السوق الهامة منذ ذلك الوقت والتخفيضات الهامة أو التسويات أو الأحداث الأخرى الهامة التى حدثت مرة واحدة فقط.

الإجازات والعطلات الرسمية وحالات الغياب الأخرى القصيرة المدفوعة

ب٩- حالات الغياب المتراكمة المدفوعة هى تلك الحالات المرحلة والتي يمكن استخدامها فى الفترات المستقبلية إذا لم يكن استحقاق الفترة الحالية مستخدماً بكامله، ويتطلب معيار المحاسبة المصرى رقم (٣٨) "مزايا العاملين" أن تقوم المنشأة بقياس التكلفة المتوقعة والالتزام فيما يتعلق بحالات الغياب المتراكمة المدفوعة بمقدار المبلغ الذى تتوقع المنشأة سدادها نتيجة للاستحقاق غير المستخدم الذى تراكم فى تاريخ الميزانية، ويطبق هذا المبدأ كذلك فى تواريخ التقارير المالية الدورية، وبالعكس لا تعترف المنشأة بمصروف أو أى التزام لحالات الغياب غير المتراكمة المدفوعة فى تاريخ أى تقرير دورى مثلما لا تعترف بمصروف أو أى التزام فى تاريخ تقديم أى تقرير سنوى.

التكاليف الأخرى المخططة والتي تحدث بصورة غير منتظمة

ب١٠- قد تشمل الموازنة التقديرية لمنشأة ما تكاليف معينة يتوقع تكبدها بشكل غير منتظم خلال السنة المالية مثل المساهمات الخيرية وتكاليف تدريب العاملين، وهذه التكاليف بشكل عام خاضعة للتقدير الشخصى بالرغم من أنها متوقعة وتميل لأن تتكرر من سنة وأخرى، والاعتراف بأى التزام فى أى تاريخ تقرير مالي دورى لهذه التكاليف التى لم يتم تكبدها بشكل عام لا يتفق مع تعريف الالتزامات.

قياس عبء ضريبة الدخل عن الفترة الدورية

ب١١- يستحق عبء ضريبة الدخل للفترة الدورية باستخدام سعر الضريبة الذى ينطبق على إجمالي الأرباح السنوية المتوقعة أى متوسط سعر ضريبة الدخل السارية السنوية المقدر المطبقة على الدخل قبل حساب ضريبة الدخل للفترة الدورية.

ب١٢- وهذا يتفق مع المفهوم الأساسي الوارد فى الفقرة "٢٨" الذي ينص على وجوب تطبيق نفس مبادئ الاعتراف والقياس المحاسبى فى تقرير مالي دورى كما هى مطبقة فى القوائم المالية السنوية. ويتم ربط ضرائب الدخل على أساس سنوى، كما يتم حساب عبء ضريبة الدخل للفترة الدورية بتطبيق سعر الضريبة على الدخل قبل حساب الضريبة للفترة المرحلية والذي ينطبق على إجمالي الأرباح السنوية المتوقعة أى متوسط سعر ضريبة الدخل السنوية المقدرة السارى، ويعكس متوسط سعر الضريبة السنوى المقدر مجموعة من أسعار ضريبة الدخل التى يتوقع أن تنطبق على أرباح السنة الكاملة، بما فى ذلك التغييرات التى تمت بالفعل فى أسعار ضريبة الدخل المقرر تطبيقها فيما بعد فى السنة المالية، ويقدم معيار المحاسبة المصرى رقم (٢٤) "ضرائب الدخل" إرشاداً بشأن التغييرات التى تمت بالفعل فى أسعار الضرائب، ويجب أن تتم إعادة تقدير سعر ضريبة الدخل السنوى على أساس السنة حتى تاريخه بما يتفق مع الفقرة "٢٨" من هذا المعيار، وتتطلب الفقرة "١٦ أ (د)" الإفصاح عن التغييرات الهامة فى التقديرات.

ب١٣- إلى الحد الممكن عملياً يتم تحديد متوسط سعر ضريبة الدخل المقدر السارى بالنسبة للقوائم المجمعة بصورة منفصلة بالنسبة لكل دولة وتطبيقها بصورة منفردة على الدخل قبل حساب الضريبة للفترة الدورية بالنسبة لكل دولة، وبالمثل إذا كانت أسعار ضريبة دخل مختلفة تنطبق على فئات مختلفة من الدخل (مثل الأرباح الرأسمالية أو الأيراد المحقق من أنشطة محددة) فيتم إلى الحد الممكن عملياً تطبيق سعر مستقل على كل فئة منفردة للدخل قبل حساب الضريبة للفترة الدورية وحيث إن هذه الدرجة من الدقة مطلوبة إلا أنه قد لا يمكن تحقيقها فى جميع الحالات، ويتم استخدام متوسط مرجح لأسعار الضريبة فى الدول المختلفة أو بالنسبة لفئات الدخل إذا كان استخدام أسعار أكثر تحديداً له نتيجة تقريبية معقولة.

ب١٤- لتوضيح تطبيق المبدأ السابق، تتوقع المنشأة التى تقدم تقارير ربع سنوية أن تربح من شركة تابعة ١٠٠٠٠ قبل حساب الضريبة فى كل فترة ربع سنوية وتعمل فى دولة تبلغ سعر الضريبة الدخلية فيها ٢٠% على أول ٢٠٠٠٠ من الأرباح السنوية و ٣٠% على كل أرباح إضافية، والأرباح الفعلية تشابه التوقعات، ويبين الجدول التالي مبلغ عبء ضريبة الدخل الذي تصدر عنه التقارير الربع سنوية.

<u>الربع الأول</u>	<u>الربع الثانى</u>	<u>الربع الثالث</u>	<u>الربع الرابع</u>	<u>سنوياً</u>
٢٥٠٠	٢٥٠٠	٢٥٠٠	٢٥٠٠	١٠٠٠٠

يتوقع أن تستحق ضريبة مقدارها ١٠٠٠٠٠ للسنة بكاملها على دخل مقداره ٤٠٠٠٠٠ قبل حساب الضريبة.

ب١٥- فيما يلي إيضاح آخر: تقوم المنشأة بتقديم تقارير ربع سنوية، ومن المتوقع أن تحصل على ربح مقداره ١٥٠٠٠ قبل حساب الضريبة فى الربع الأول، إلا أنها تتوقع أن تتكبد خسائر مقدارها ٥٠٠٠ فى كل فترة ربع سنوية من الفترات الثلاث الباقية (وهكذا يبلغ ربحها صفرًا خلال السنة) ومتوسط سعر ضريبة الدخل السنوية المقدرة ٢٠%. ويبين الجدول التالي مبلغ عبء ضريبة الدخل الذي يرد فى التقرير فى كل فترة ربع سنوية.

<u>الربع الأول</u>	<u>الربع الثانى</u>	<u>الربع الثالث</u>	<u>الربع الرابع</u>	<u>سنوياً</u>
٣٠٠٠	(١٠٠٠)	(١٠٠٠)	(١٠٠٠)	صفر

الفرق بين السنة المالية والسنة الضريبية

ب١٦- فى الحالات النادرة التى تختلف فيها السنة المالية عن السنة الضريبية يتم قياس عبء ضريبة الدخل للفترة الدورية باستخدام متوسط مرجح لسعر الضريبة الفعلى مقدراً لكل سنة من سنوات ضريبة الدخل المطبقة على الجزء من الدخل قبل حساب الضريبة الذى تم تحقيقه فى كل سنة من سنوات ضريبة الدخل هذه.

ب١٧- ملغاة.

الخصم الضريبي

ب١٨- ملغاة.

ب١٩- ملغاة.

رد وترحيل الخسارة والخصم الضريبي

ب٢٠- يتم إظهار الخسارة الضريبية التى تم ردها فى الفترة الدورية التى تحدث فيها تلك الخسارة، كما يتم كذلك الاعتراف بأى تخفيض مقابل لذلك فى عبء الضريبة أو أية زيادة فى إيراد الضريبة.

ب ٢١- يقدم معيار المحاسبة المصرى رقم (٢٤) شروطاً لتقييم احتمال الربح الخاضع للضريبة الذي يمكن مقابله الاستفادة من الخسائر والخصومات الضريبية غير المستخدمة. ويتم تطبيق هذه الشروط فى نهاية كل فترة دورية، وإذا تم استيفاء هذه الشروط يتم إظهار أثر ترحيل الخسارة الضريبية فى حساب متوسط سعر ضريبة الدخل السنوية المقدر المطبق.

ب ٢٢- أيضاً لذلك هناك منشأة تقدم تقاريرها كل فترة ربع سنوية ولديها خسارة تشغيل مرحلة لأغراض ضريبة الدخل فى بداية السنة المالية الحالية مقدارها ١٠٠٠٠ والتي لم يتم الاعتراف فيها بأى أصل ضريبي مؤجل، وتربح المنشأة ١٠٠٠٠ فى الربع الأول من السنة الحالية، وتتوقع أن ترباح ١٠٠٠٠ فى كل فترة ربع سنوية من الفترات الثلاث الباقية، وباستبعاد الخسارة التشغيلية المرحلة يتوقع أن يبلغ معدل سعر ضريبة الدخل السنوية المقدر ٢٠% فيكون عبء الضريبة كما يلي:

الربع الأول	الربع الثانى	الربع الثالث	الربع الرابع	سنوياً
١٥٠٠	١٥٠٠	١٥٠٠	١٥٠٠	٦٠٠٠
عبء الضريبة				

التغيرات التعاقدية أو المنظورة فى سعر الشراء

ب ٢٣- هناك تصور بالنسبة لأي خصم على الكميات وكذلك التغيرات الأخرى المتعاقد عليها فى أسعار المواد الخام أو العمالة أو البضائع والخدمات الأخرى المشتراة فى الفترات الدورية لدى كل من الطرف الذي يقوم بالسداد والمستلم إذا كان من المتوقع حدوث ذلك، وهكذا فإن أى تخفيض أو خصم تعاقدى يكون متوقع، إلا أن أى خفض أو خصم تقديرى لا يكون له أى انعكاس لأن الأصل أو الالتزام الناتج لا يستوفيان الشروط الواردة فى إطار عرض وتصوير القوائم المالية التى تنص على وجوب أن يكون الأصل مورداً تسيطر عليه المنشأة نتيجة لحدث سابق، ووجوب أن يكون الالتزام عبئاً حالياً يتوقع أن ينجم عن تسويته تدفق خارجى للموارد.

الإهلاك والاستهلاك

ب ٢٤- يعتمد الإهلاك والاستهلاك لفترة دورية على الأصول المملوكة خلال تلك الفترة الدورية ولا يؤخذ فى الاعتبار حالات استحواذ أو بيع الأصول المخطط لها لفترة لاحقة فى السنة المالية.

المخزون

ب٢٥- يتم قياس المخزون للتقارير المالية الدورية بناء على نفس المبادئ كما فى نهاية السنة المالية. ويحدد معيار المحاسبة المصرى رقم (٢) "المخزون" شروط الاعتراف بالمخزون وقياسه. ويمثل المخزون مشاكل معينة فى تاريخ أى تقرير مالي بسبب الحاجة الى تحديد الكميات والتكاليف وكذلك صافي القيمة البيعية للمخزون، وبالرغم من ذلك يتم تطبيق نفس مبادئ القياس على المخزون الدورى، ولتوفير التكاليف والوقت كثيراً ما تستخدم المنشآت التقديرات لقياس المخزون فى التواريخ الدورية الى حد أكبر مما يتم فى تواريخ تقديم التقارير السنوية. وفيما يلي أمثلة على كيفية تطبيق اختبار صافي القيمة البيعية فى أى تاريخ دورى، وكيفية معاملة التغيرات فى التصنيع فى التواريخ الدورية.

صافي القيمة البيعية للمخزون

ب٢٦- يتم تحديد صافي القيمة البيعية للمخزون بالرجوع إلى أسعار البيع والتكاليف المتعلقة بها لإكمال بيعها فى تواريخ دورية. وتقوم المنشأة برد أى انخفاض فى القيمة إلى صافي القيمة البيعية فى أية فترة دورية لاحقة فقط إذا كان من المناسب إجراء ذلك فى نهاية السنة المالية.

ب٢٧- ملغاة.

التغيرات فى تكلفة التصنيع للفترة الدورية

ب٢٨- يتم الاعتراف بالانحرافات فى السعر والكفاءة والصرف والكمية لمنشأة صناعية فى قائمة الدخل فى تواريخ التقارير الدورية إلى نفس المدى الذى يتم فيه الاعتراف بهذه التغيرات فى قائمة الدخل فى نهاية السنة المالية مع اعتبار تأجيل التغيرات التى يتوقع استيعابها فى نهاية السنة غير مناسب، لأنه من الممكن أن ينجم عن ذلك إثبات المخزون فى ذلك التاريخ بمقدار يزيد أو يقل عن حصته فى التكلفة الفعلية للصنع.

أرباح وخسائر ترجمة العملات الأجنبية

ب٢٩- يتم قياس أرباح وخسائر ترجمة العملات الأجنبية للتقارير المالية الدورية حسب نفس المبادئ كما فى نهاية السنة المالية.

ب٣٠- يحدد معيار المحاسبة المصرى رقم (١٣) "آثار التغيرات فى أسعار صرف العملات الأجنبية" كيفية ترجمة القوائم المالية للعمليات الأجنبية إلى عملة العرض بما فى ذلك الإرشادات الخاصة باستخدام متوسط أسعار صرف العملات الأجنبية أو أسعار الإقفال لها وإرشادات بشأن الاعتراف بالتسويات الناجمة فى الأرباح أو الخسائر أو بنود الدخل الشامل الأخرى. ويتم استخدام المتوسط الفعلى وأسعار الإقفال للفترة الدورية بما يتفق مع معيار المحاسبة المصرى رقم (١٣)، ولا تقوم المنشآت بتوقع التغيرات المستقبلية فى أسعار الصرف الأجنبية فى باقى السنة المالية الحالية عند ترجمة العمليات الأجنبية فى أية فترة دورية.

ب٣١- إذا تتطلب معيار المحاسبة المصرى رقم (١٣) الاعتراف بتسويات ترجمة العملات الأجنبية كدخل أو كمصروف فى الفترات التى تنشأ بها، فإن هذا المبدأ يطبق فى كل فترة دورية. ولا تقوم المنشآت بتأجيل بعض تسويات ترجمة العملات الأجنبية فى أى تاريخ دورى إذا كان من المتوقع رد التسوية قبل نهاية السنة المالية.

التقارير المالية الدورية فى الاقتصاديات عالية التضخم

ب٣٢ - ملغاة.

ب٣٣ - ملغاة.

ب٣٤ - ملغاة.

اضمحلال قيمة الأصول

ب٣٥- يتطلب معيار المحاسبة المصرى رقم (١٠) "الأصول الثابتة" الاعتراف بخسارة الاضمحلال فى القيمة إذا انخفض المبلغ القابل للاسترداد إلى أقل من القيمة الدفترية.

ب٣٦- يتطلب هذا المعيار أن تقوم المنشأة بتطبيق نفس شروط اختبارات اضمحلال القيمة والاستبعاد من الدفاتر فى أى تاريخ دورى كما كانت ستفعل فى نهاية أية سنة مالية، على أن ذلك لا يعنى أنه يجب على المنشأة أن تقوم بالضرورة بإجراء حساب مفصل لاضمحلال القيمة فى نهاية كل فترة دورية، بل تقوم المنشأة بإجراء مراجعة لتحديد دلائل على وجود أى اضمحلال هام فى القيمة منذ نهاية آخر سنة مالية لتحديد ما إذا كانت هناك حاجة لهذا الحساب من عدمه.

ملحق (ج)

أمثلة على استخدام التقديرات

يرافق هذا الملحق معيار المحاسبة المصرى رقم (٣٠) ولكنه لا يمثل جزءاً منه.

الأمثلة التالية لإيضاح تطبيق المبدأ المذكور فى الفقرة "٤١" من هذا المعيار.

ج١- **المخزون:** قد لا تدعو الحاجة الى إجراءات كاملة لجرد وتقييم للمخزون فى التواريخ الدورية بالرغم من انه يمكن إجراؤها فى نهاية السنة المالية، وقد يكون كافياً إجراء تقديرات فى التواريخ الدورية بناء على هوامش المبيعات.

ج٢- **تبويب الأصول والالتزامات المتداولة وغير المتداولة:** قد تقوم المنشآت بإجراء بحث أكثر شمولاً لتبويب الأصول والالتزامات على أنها متداولة أو غير متداولة فى تواريخ التقارير السنوية وليس فى التواريخ الدورية.

ج٣- **المخصصات:** إن تحديد المبلغ المناسب لمخصص (مثل مخصص الضمانات والتكاليف البيئية وتكاليف إعداد الموقع) قد يكون معقداً وكثيراً ما يكون مكلفاً ومستهلكاً للوقت، وفى بعض الأحيان تستخدم المنشآت خبراء خارجيين للمساعدة فى الحسابات السنوية، ويتم عادة عمل تقديرات مماثلة فى تواريخ دورية بناء على مراجعة وتحديث المخصص السنوى السابق بدلاً من استخدام خبراء خارجيين لعمل حساب جديد.

ج٤- **المعاشات:** يتطلب معيار المحاسبة المصرى رقم (٣٨) "مزاي العاملين" أن تقوم المنشأة بتحديد القيمة الحالية للالتزامات المحددة المرتبطة بهذه المزاي والقيمة السوقية لأصول نظام المعاشات فى تاريخ نهاية كل فترة مالية. ويشجع المعيار المنشأة على استخدام خبير اكتوبرى مؤهل مهنيًا لقياس الالتزامات. ولأغراض إعداد التقارير الدورية يمكن الحصول على قياس يعتمد عليه من خلال الاستنتاج والاستنباط بناء على أحدث تقييم اكتوبرى.

ج٥- **ضرائب الدخل:** تقوم المنشأة فى قوائمها المالية المجمعة بحساب عبء ضريبة الدخل والتزام ضريبة الدخل المؤجل فى تواريخ سنوية بتطبيق سعر الضريبة على قياسات الدخل لكل دولة بشكل مستقل، وعلى الرغم من أن الفقرة "ب" ١٤ توضح أهمية التوصل لهذه الدرجة من الدقة فى تواريخ تقديم التقارير الدورية إلا أنه قد يكون من غير الممكن تحقيقها فى جميع الحالات، ويتم استخدام متوسط مرجح لسعر الضريبة فى الدول المختلفة أو بالنسبة لفئات الدخل إذا كانت ذات درجة تقريبية معقولة.

ج٦- **البنود المحتملة:** قد يشمل قياس البنود المحتملة آراء الخبراء القانونيين أو مستشارين آخرين ويتم فى بعض الأحيان الحصول على تقارير رسمية من خبراء مستقلين فيما يتعلق بالبنود المحتملة، ومثل هذه الآراء حول التقاضى والمطالبات والتقييمات والبنود المحتملة وحالات عدم التأكد الأخرى قد تكون مطلوبة أو لا تكون مطلوبة فى التواريخ الدورية.

ج٧- **ملغاة.**

ج٨- **التسويات فيما بين الشركات الشقيقة والتابعة:** بالنسبة لبعض الأرصدة المشتركة بين الشركات الشقيقة والتابعة الى أن تتم تسويتها على مستوى تفصيلي عند إعداد القوائم المالية المجمعة فى نهاية السنة المالية فإنه يمكن تسويتها بصورة مختصرة وأقل تفصيلاً عند إعداد القوائم المالية المجمعة فى أى تاريخ دورى.

ج٩- **الصناعات المتخصصة:** نظراً للتعقيد وارتفاع التكلفة والوقت قد تكون قياسات الفترة الدورية فى الصناعات المتخصصة أقل دقة مما هى عليه فى نهاية السنة المالية، مثال ذلك حساب احتياطات التأمين من قبل شركات التأمين.